المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

استراتيجية

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

للأعوام

2027 – 2030



مملكة البحرين

www.nihr.org.bh

استراتيجية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

للأعوام 2027–2030

أولًا: الرؤية والرسالة

الرؤية

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة، مدنية وسياسية أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر وبدون تمييز.

"ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة"

الرسالة

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمواطن والمقيم بمملكة البحرين، بتوفير الحماية والمساندة للأفراد، وتمكينهم من اكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها، عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

ثانيا: المقدمة

تأتي استراتيجية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2027–2030 امتدادًا لمسيرتها الاستراتيجية السابقة للأعوام 2022–2025، واستكمالًا لما تحقق خلالها من إنجازات ومبادرات وبرامج في مجالي تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع البناء على الخبرات المؤسسية المتراكمة، ومراعاة المتغيرات والاحتياجات التي أفرزتها المرحلة الماضية. وقد مثّل عام 2026 مرحلة انتقالية بين الدورتين الاستراتيجيتين، شهدت خلالها مملكة البحرين ظروفًا استثنائية، تمثلت على وجه الخصوص في الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تعرضت لها المملكة، وما صاحبها من مستجدات وتداعيات استلزمت من المؤسسة تكثيف جهودها في رصد أوضاع حقوق الإنسان ومتابعة آثار تلك الاعتداءات، والتعامل مع متطلبات إضافية اقتضتها طبيعة المرحلة.

وفي ظل هذه المستجدات، وما استتبعته من إعادة ترتيب الأولويات وتكييف البرامج والأنشطة وفقًا للاحتياجات القائمة، ومع تجاوز منتصف عام 2026، ارتأت المؤسسة أن يبدأ تنفيذ استراتيجيتها الجديدة اعتبارًا من مطلع عام 2027، حرصًا على اعتماد دورة استراتيجية متكاملة

تمتد لأربع سنوات، بما يوفر إطارًا زمنيًا مناسبًا لتنفيذ المبادرات وقياس نتائجها وأثرها. ولضمان استمرارية العمل المؤسسي وانسيابية الانتقال بين المرحلتين، جرى تمديد العمل بالاستراتيجية السابقة خلال عام 2026، مع مواصلة تنفيذ البرامج والأنشطة وممارسة الاختصاصات القانونية الأصيلة للمؤسسة، بما يكفل عدم حدوث أي انقطاع في أداء مهامها، ويعزز التكامل بين ما تحقق في المرحلة السابقة والتوجهات المعتمدة للمرحلة المقبلة.

وتستند هذه الاستمرارية إلى الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تأسست بوصفها مؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بموجب الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، وذلك في إطار الالتزام بمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (134/48). وتعزيزًا لاستقلاليتها وترسيخًا لمكانتها القانونية والمؤسسية، صدر القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016.

وقد حدد قانون إنشاء المؤسسة اختصاصاتها في مجالي تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما يشمل دراسة التشريعات والنظم المعمول بها، وتقديم المقترحات والتوصيات والآراء الاستشارية، ونشر الثقافة الحقوقية وإعداد الدراسات والبحوث، والتعاون مع الجهات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية. كما تشمل اختصاصاتها تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها وإحالتها إلى الجهات المختصة ومتابعتها، ورصد أوضاع حقوق الإنسان وإجراء التقصي اللازم بشأنها، والقيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة إلى الجهات والمرافق التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها. وتمارس المؤسسة هذه المهام بصورة مستمرة ومتكاملة، وفقًا للأحكام القانونية المنظمة لعملها، وبما يضمن فاعلية أدوارها الرقابية والاستشارية والتوعوية، بصرف النظر عن المدد الزمنية المحددة للاستراتيجيات وخطط العمل.

وقد أظهرت تجربة المؤسسة خلال السنوات الماضية أهمية التنسيق والتكامل بين مختلف اختصاصاتها وأدوات عملها، بما يحقق ترابطًا بين أعمال الحماية والرصد والمتابعة من جهة، وجهود التوعية والتدريب وبناء القدرات وتقديم المشورة من جهة أخرى. كما أبرزت هذه التجربة أهمية المرونة المؤسسية والقدرة على الاستجابة للمتغيرات والمستجدات الحقوقية، وتطوير آليات العمل بما يضمن حسن توظيف الموارد المتاحة، واستمرارية الأداء، وسلاسة تنفيذ البرامج والمبادرات، مع المحافظة على استقلالية المؤسسة وفاعلية دورها.

وفي هذا السياق، أولت المؤسسة اهتمامًا بتعزيز شراكاتها مع الجهات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، فضلًا عن المنظمات الإقليمية والدولية، باعتبار التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة من المقومات الأساسية لتطوير الممارسات الحقوقية وتوسيع نطاق أثرها. وقد تعاونت المؤسسة، خلال الفترة التي سبقت الاستراتيجية السابقة، مع أكثر من (60) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني و(20) منظمة إقليمية ودولية، إلى جانب تنفيذ

العديد من البرامج والفعاليات المشتركة، بما أسهم في ترسيخ نهج العمل التشاركي وتطوير مجالات التعاون والتنسيق.

وعلى الصعيد الوطني، شهدت مملكة البحرين خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2026 تطورات متواصلة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، شملت تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية والمبادرات الحقوقية. وشكّل إطلاق الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2022–2026 محطة مهمة في هذا المسار، بمحاورها الأربعة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن. وقد شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المشاورات المتعلقة بإعداد الخطة، وتابعت الجوانب الحقوقية لتنفيذها، وقدمت مرئياتها وتوصياتها في إطار ولايتها المستقلة، فضلًا عن تضمين الخطة هدفًا خاصًا بدعم قدرات المؤسسة. كما يجري إعداد الخطة الوطنية الجديدة للأعوام 2027–2031، بما يتيح للمؤسسة مواصلة الإسهام في تحديد الأولويات الحقوقية ومتابعة تنفيذها.

كما شهدت المنظومة الوطنية تطورات مؤسسية وتشريعية ذات صلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، انعكست على توسيع مجالات مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز دورها في الآليات الوطنية ذات الصلة. ومن أبرز هذه التطورات استحداث منصب مفوض حقوق الطفل بالمؤسسة في يونيو 2023، بما يعزز الاهتمام المؤسسي المتخصص بحقوق الطفل، وصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2024 بمنح المؤسسة صفة المراقب في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واللجنة الوطنية للمسنين، إلى جانب صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (44) لسنة 2025 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للطفولة، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2025 بإعادة تشكيل اللجنة العليا لرعاية شئون ذوي الإعاقة، الذين نصا على عضوية المؤسسة الدائمة فيهما، وتعكس هذه التطورات أهمية تعزيز التنسيق والتكامل المؤسسي وتبادل الخبرات، بما يتيح للمؤسسة الإسهام في أعمال هذه اللجان في حدود اختصاصاتها القانونية، مع المحافظة على استقلاليتها في ممارسة مهامها الرقابية والاستشارية.

وعلى الصعيد التشريعي والحقوقي، تواصل تطوير الأطر القانونية والممارسات المرتبطة بالعدالة الإصلاحية للأطفال، والعقوبات البديلة، وحماية حقوق العمال، وتحسين الممارسات في المؤسسات الإصلاحية، فضلًا عن تنامي الاهتمام بالحقوق الرقمية وحماية البيانات والتطورات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وما تفرضه من متطلبات لمواكبة التحولات التقنية وتعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان في مختلف المجالات.

وعلى المستوى الدولي، واصلت مملكة البحرين تفاعلها مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث قبلت المملكة في فبراير 2023 عددًا من التوصيات الصادرة عن الجولة الرابعة للاستعراض، بما يعزز أهمية مواصلة تطوير السياسات والممارسات الوطنية في ضوء الالتزامات والمعايير الدولية ذات الصلة، وتوسيع مشاركة الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية المرتبطة بها.

وتمثل الاستراتيجية الجديدة إطارًا لتحديد أولويات التطوير والعمل خلال السنوات الأربع المقبلة، دون أن تحل محل الاختصاصات القانونية الأصيلة للمؤسسة أو تحد من ممارستها، إذ تواصل

المؤسسة أداء مهامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة مستمرة، مع العمل على تطوير أدواتها وآلياتها، وتعزيز التنسيق بين مختلف مكوناتها، بما يضمن انسيابية الإجراءات، وكفاءة توظيف الموارد، وفاعلية المتابعة والتقييم، وتحقيق نتائج مستدامة تسهم في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

ثالثًا: تقييم تنفيذ استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2022–2026

مثلت استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2022–2026 إطارًا لتوجيه أعمال المؤسسة نحو عدد من الأولويات الحقوقية التي ارتبطت بطبيعة المرحلة والظروف السائدة عند إعدادها. وقد قامت على أربعة أهداف استراتيجية تمثلت في :تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال؛ والتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان؛ وتحقيق المعاملة المتساوية والمساواة بين الجنسين؛ وتمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة.

ومع انتهاء الفترة الزمنية للاستراتيجية، تمثل عملية تقييم تنفيذها خطوة أساسية في إعداد استراتيجية 2027–2030؛ لما توفره من فرصة للوقوف على مستوى تحقيق الأهداف والمستهدفات، وتحديد البرامج والمبادرات التي أثبتت فاعليتها، ورصد التحديات التي واجهت التنفيذ، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها في الدورة الاستراتيجية الجديدة.

1. نسبة الإنجاز الإجمالية ومستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية

حققت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نسبة إنجاز إجمالية معلنة بلغت 91.25% من أهداف استراتيجيتها للأعوام 2022–2026، وفق نتائج المتابعة الداخلية. وتُعرض نسب الإنجاز لكل هدف على حدة في الجدول التالي، مع مراعاة أن احتساب النسبة الإجمالية يستند إلى منهجية المتابعة المعتمدة وأوزان المؤشرات، وليس بالضرورة إلى المتوسط الحسابي البسيط لنسب الأهداف الأربعة.



2. أبرز البرامج والمبادرات والنتائج والأثر المتحقق

- الهدف الاستراتيجي الأول: تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال

ركزت جهود المؤسسة في إطار هذا الهدف على تعزيز الوعي بالعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وتسليط الضوء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في العمل وحقوق العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، إلى جانب إبراز أهمية احترام مبادئ حقوق الإنسان في أنشطة المؤسسات التجارية وريادة الأعمال.

وتمثل الأثر المستهدف من هذا المحور في تعزيز حضور المنظور الحقوقي في القضايا الاقتصادية، وإبراز مسؤولية القطاع الخاص في احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الاهتمام بحماية حقوق العاملين خلال الأزمات والظروف الاستثنائية.

- الهدف الاستراتيجي الثاني: التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

ركزت المؤسسة على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال المؤسسات التعليمية والأكاديمية، وتعزيز التعاون مع الجهات التعليمية، والعمل على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج والمواد التعليمية، إلى جانب تنفيذ البرامج التوعوية والتثقيفية الموجهة للطلبة والفئات التعليمية المختلفة.

وأسهم هذا التوجه في تعزيز أهمية التعليم كأداة مستدامة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق الشراكة مع المؤسسات التعليمية، ودعم التوجه نحو إدماج المفاهيم الحقوقية في العملية التعليمية بصورة مؤسسية.

- الهدف الاستراتيجي الثالث: تحقيق المعاملة المتساوية والمساواة بين الجنسين

انصبت جهود المؤسسة على تعزيز الوعي بحقوق المرأة، وتسليط الضوء على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يشمل الحق في العمل والمساواة في الأجور والسكن الملائم، إلى جانب تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية بدعم حقوق المرأة، وتشجيع تبني الممارسات الفضلى في القطاعين العام والخاص.

وتمثل الأثر في تعزيز الاهتمام بقضايا المرأة من منظور حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق التعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإبراز أهمية تكامل الجهود الوطنية لضمان حماية حقوق المرأة وتعزيز تمتعها بحقوقها.

- الهدف الاستراتيجي الرابع: تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة

ركزت جهود المؤسسة على تعزيز الحق في الصحة باعتباره حقًا أساسيًا يشمل الجوانب البدنية والنفسية والاجتماعية، مع الاهتمام بمتابعة أوضاع الأفراد داخل المؤسسات الصحية، بما فيها المؤسسات الصحية بمراكز الإصلاح والتأهيل، وتسليط الضوء على تأثير الجوائح والأزمات الصحية في التمتع بهذا الحق.

وتمثل الأثر في تعزيز تناول الحق في الصحة من منظور حقوق الإنسان، وإبراز أهمية ضمان الرعاية الصحية للفئات المختلفة، بما في ذلك الأشخاص المقيدة حريتهم، وتعزيز الاهتمام بالمعايير الحقوقية في تقديم الخدمات الصحية.

3. أبرز التحديات والدروس المستفادة

واجه تنفيذ الاستراتيجية عددًا من التحديات، من بينها تداعيات جائحة كورونا والظروف الاستثنائية المرتبطة بها، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت في الأولويات الحقوقية، فضلًا عن تحديات التنسيق مع الجهات الشريكة وتفاوت الموارد والمتطلبات اللازمة لتنفيذ المبادرات. وأبرزت التطورات التي شهدتها مملكة البحرين في عام 2026، بما فيها الاعتداءات الإيرانية الآثمة وما ترتب عليها من آثار حقوقية، أهمية مراعاة المخاطر المستجدة عند إعداد الاستراتيجية الجديدة، دون إدراج أحداث لاحقة لانتهاء الاستراتيجية السابقة ضمن تقييم تنفيذها.

وقد أبرزت تجربة التنفيذ أهمية تبني خطط عمل مرنة وقابلة للتكيف مع المستجدات، وتعزيز التنسيق والشراكات الوطنية، وتطوير مؤشرات الأداء وآليات المتابعة والتقييم، بما يضمن عدم الاقتصار على قياس عدد الأنشطة المنفذة، وإنما قياس نتائجها وأثرها ومدى استدامتها.

4. الموضوعات المقترح استمرارها أو تطويرها ضمن استراتيجية 2027 - 2030

في ضوء نتائج تقييم الاستراتيجية السابقة، تبرز أهمية المحافظة على الموضوعات الحقوقية التي لا تزال تمثل أولوية وطنية، مع تطوير نطاقها بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة.

وعليه، يُقترح استمرار العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وإدماجها في التعليم، وتطوير الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية ومسؤولية القطاع الخاص، ومواصلة تعزيز حقوق المرأة ضمن إطار أشمل لحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، إلى جانب تطوير العمل في مجال الحق في الصحة، ولا سيما حقوق المرضى والرعاية الصحية للفئات الأكثر احتياجًا.

كما تبرز أهمية تعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالحقوق الرقمية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، وتعزيز حماية حقوق الطفل وتمكينه، إلى جانب تطوير آليات قياس الأثر والمتابعة والتقييم المؤسسي.

وتنسجم هذه التوجهات مع الأهداف الأربعة لاستراتيجية 2027 - 2030، بما يضمن البناء على ما تحقق خلال الاستراتيجية السابقة، وتطويره بما يتناسب مع الأولويات الحقوقية المستجدة.

رابعا: منهجية إعداد الاستراتيجية

تم إعداد استراتيجية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2027–2030 انطلاقًا من اختصاصات المؤسسة القانونية ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبالاستفادة من الخبرة المتراكمة خلال تنفيذ استراتيجية 2022–2026، وبما يوجه أولويات المؤسسة وبرامجها نحو تحقيق نتائج وأثر مستدام خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقد روعي في تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية ارتباطها باختصاصات المؤسسة، وتعزيز التكامل بين دوريها في التعزيز والحماية، وتوسيع الشراكات مع أصحاب المصلحة، وتوجيه البرامج نحو بناء القدرات وتطوير الممارسات، وإيلاء الاهتمام للفئات الأولى بالرعاية وحقوق الطفل، إلى جانب الاستجابة للتطورات والمجالات الحقوقية المستجدة.

اعتمدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد استراتيجيتها للأعوام 2027 - 2030 منهجية متكاملة وتشاركية، استندت إلى تقييم الأداء السابق، ومراجعة اختصاصات المؤسسة ومخرجات أعمالها، والاستفادة من آراء أصحاب المصلحة والشركاء، ومراعاة التطورات الوطنية والالتزامات والتوصيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وهدفت هذه المنهجية إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية للمرحلة المقبلة، وصياغة أهداف ومبادرات تستجيب للاحتياجات الحقوقية والمؤسسية، وفق المراحل الآتية:

1. تقييم الاستراتيجية السابقة ومراجعة الأداء

أجرت المؤسسة تقييمًا داخليًا لمستوى تنفيذ استراتيجيتها السابقة، بالاستناد إلى التقارير الدورية الخاصة بمتابعة الاستراتيجية، والتي تتضمن قياس نسب الإنجاز لكل هدف استراتيجي، وتحديد ما تم تنفيذه من برامج ومبادرات، إلى جانب تحديد القسم المسؤول بالأمانة العامة عن متابعة تحقيق كل هدف. وقد ساهمت هذه المراجعة في الوقوف على مستوى التقدم المحرز، وتحديد جوانب الإنجاز والتحديات، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها عند إعداد الاستراتيجية الجديدة.

2. تحليل مخرجات أعمال المؤسسة وتحديد الاحتياجات الحقوقية

استند إعداد الاستراتيجية إلى مراجعة وتحليل المخرجات المتصلة باختصاصات المؤسسة، بما في ذلك الشكاوى الواردة وما تكشف عنه من تحديات واحتياجات حقوقية، ونتائج أعمال الرصد، والزيارات الميدانية، وحضور جلسات المحاكم، فضلًا عن التوصيات والملاحظات السابقة ذات الصلة. وقد ساعدت هذه المراجعة في تحديد الموضوعات والتحديات التي تتطلب مزيدًا من الاهتمام، وتوجيه الأولويات والبرامج المستقبلية بما يعزز استجابة المؤسسة للاحتياجات الحقوقية الفعلية.

3. إشراك أصحاب المصلحة واستطلاع آرائهم

حرصت المؤسسة على الاستفادة من آراء ومقترحات أصحاب المصلحة والشركاء والمستفيدين، من خلال قنوات متعددة للتواصل والتشاور، شملت:

- الاجتماعات التي تعقدها المؤسسة مع فرق العمل المعنية من مؤسسات المجتمع المدني، والاستماع إلى مرئياتها واحتياجاتها في مجال حقوق الإنسان.
- استطلاع آراء المشاركين في البرامج والفعاليات والأنشطة التي تنظمها المؤسسة، من خلال روابط ونماذج التقييم.
- الاستفادة من نتائج الاستبانة المنشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة بشأن اختصاصاتها، والتي تضمنت بندًا مخصصًا لاستقبال المقترحات والمرئيات.
- الاجتماعات الدورية مع مجموعة الخبراء وأصدقاء مفوض حقوق الطفل، والاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم بشأن قضايا حقوق الطفل.
- اللقاءات والاجتماعات الدورية مع الشركاء من الوزارات والجهات الرسمية والقطاع الخاص، وأجهزة الأمم المتحدة والسفارات، بما يتيح تبادل المرئيات وتحديد مجالات التعاون والأولويات المشتركة.

4. مراعاة التوصيات والمعايير والالتزامات الدولية

أخذت المؤسسة في الاعتبار التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA)، إلى جانب الالتزامات والتوصيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وبوجه خاص ما يتعلق بتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتوسيع مشاركتها في جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلًا عن تعزيز قدرات العاملين في جهات إنفاذ القانون، وتطوير البرامج والمبادرات الموجهة إليهم.

5. إعداد الاستراتيجية واعتمادها

استنادًا إلى مخرجات المراحل السابقة، أُعد مشروع استراتيجية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2027–2030، متضمنًا الأهداف الاستراتيجية والفرعية ومؤشرات الأداء والإطار العام لخطة العمل، مع مراعاة الأولويات المؤسسية والاحتياجات والتحديات الحقوقية خلال المرحلة المقبلة، وقد عُرض المشروع على أعضاء مجلس المفوضين للاطلاع وإبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم، والاستفادة منها في مراجعة المشروع وتطويره، تمهيدًا لاعتماده وفق الإجراءات المعمول بها.

ففي مجال الرأي الاستشاري، تستمر المؤسسة في دراسة التشريعات والنظم المتعلقة بحقوق الإنسان، وبحث مدى اتساقها مع المعايير والاتفاقيات ذات الصلة، وتقديم الآراء والمقترحات والتوصيات بشأن تعديل التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة. وتمارس هذا الدور بمبادرة منها في نطاق المادة (12) من قانون إنشائها، أو بناءً على ما يُحال إليها من موضوعات من حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم أو أي من سلطات الدولة الدستورية، بما فيها السلطة التشريعية، وفق المادة (13) من القانون. كما تستمر في إعداد التقارير السنوية والخاصة والموازية،

والبحوث والدراسات، والتعاون والتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يعزز التكامل بين وظيفتي الحماية والتعزيز.

وتواصل المؤسسة القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، وفقًا للقانون والأصول المتبعة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في مراكز الإصلاح والتأهيل والتوقيف والحبس الاحتياطي وغيرها من أماكن الاحتجاز، وفي الدور والمؤسسات الصحية والاجتماعية والتعليمية، والتجمعات العمالية، وسائر الأماكن التي تدخل ضمن اختصاصها القانوني. وتشمل أعمالها، بحسب مقتضيات كل حالة، الاستماع إلى المعنيين، ورصد الملاحظات وتوثيقها، وإعداد التقارير والتوصيات ومتابعة ما يُتخذ بشأنها، إلى جانب متابعة الضمانات الحقوقية المرتبطة بإجراءات العدالة والمحاكمة العادلة في حدود ولايتها ودون تدخل في أعمال القضاء.

وفي مجال الحماية، تستمر المؤسسة في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها والبحث فيها، وإحالة ما ترى إحالته إلى الجهات المختصة ومتابعتها بفاعلية، وتبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجب اتباعها ومساعدتهم على اتخاذها، أو المعاونة في تسوية الشكاوى مع الجهات المعنية. كما تواصل رصد أوضاع حقوق الإنسان وحالات الانتهاك المزعومة وإجراء التقصي اللازم بشأنها، والتواصل مع الجهات المختصة وتقديم التوصيات ومتابعة الردود والإجراءات المتخذة.

خامسا: الأهداف الاستراتيجية للأعوام 2027–2030



الهدف الاستراتيجي الأول: ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات الوطنية وبناء القدرات المؤسسية

ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وفي الممارسات المؤسسية، وتوسيع الشراكات الوطنية، والإسهام في بناء قدرات العاملين في الجهات ذات الصلة، من خلال التوعية والتدريب وتبادل الخبرات وتقديم التوصيات، مع احترام اختصاصات الجهات المعنية واستقلال السلطة القضائية.

الأهداف الفرعية:

1. ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتوسيع الشراكة الوطنية: من خلال بناء شراكات فاعلة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتعزيز الوعي الحقوقي لدى مختلف فئات المجتمع لتعزيز المواطنة المسؤولة

2. تطوير قدرات العاملين في إنفاذ القانون بالمؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز: من خلال برامج تدريبية متخصصة بشأن المعاملة الإنسانية وضمانات حقوق النزلاء والموقوفين، تتناول اتفاقية مناهضة التعذيب، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وبروتوكول إسطنبول، وغيرها من المعايير ذات الصلة.

3. تعزيز قدرات العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعدالة الإصلاحية للأطفال: بالتنسيق مع مفوض حقوق الطفل والجهات المختصة، من خلال برامج متخصصة تسهم في حماية الأطفال ومراعاة مصالحهم الفضلى، وتجنب الازدواجية مع البرامج المندرجة ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع.

4. تعزيز القدرات الحقوقية لأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة: من خلال اقتراح وتنظيم برامج ولقاءات علمية متخصصة، بالتعاون مع الجهات المختصة، حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، مع الاحترام الكامل لاستقلال القضاء.

5. الإسهام في تعزيز ضمانات الرعاية الصحية للنزلاء والموقوفين: من خلال التعاون مع الجهات الصحية المختصة وبناء قدرات الكوادر الطبية العاملة في المؤسسات الإصلاحية وأماكن التوقيف، والتوعية بالمعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالحق في الصحة، دون الحلول محل الجهات المسؤولة عن تقديم الرعاية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها وشراكاتها في مجال حقوق الإنسان

تؤمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مؤسسات المجتمع المدني تشكّل شريكًا محوريًّا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي جزء أساسي من المنظومة الوطنية، حيث ستعمل المؤسسة على تمكين هذه المؤسسات ضمن إطار مؤسسي شامل، يرفع جاهزيتها المعرفية، ويطوّر قدراتها في التفاعل مع المنظومة الحقوقية الوطنية والدولية، ويعزّز مشاركتها في صياغة السياسات ورصد التحديات.

الأهداف الفرعية:

1. دعم الحيز المدني لمؤسسات المجتمع المدني: من خلال الإسهام في تهيئة بيئة داعمة تمكّنها من أداء دورها والمشاركة في مناقشة السياسات ذات الصلة، وتعزيز الوصول إلى المعلومات والتعبير عن الرأي وفق القانون، ورصد التحديات التي تواجهها وتقديم التوصيات بشأن التشريعات والممارسات ذات الصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
2. تعزيز الشراكة المجتمعية: من خلال توسيع التعاون والتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني، وتشكيل فرق عمل موضوعية، والإسهام في بناء شبكة وطنية للتنسيق وتبادل الخبرات، بما يعزز المشاركة المجتمعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
3. تطوير القدرات الحقوقية والمهارات: من خلال تنظيم برامج تدريبية تهدف إلى دعم قدرات أعضاء مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان، إضافة الى التشريعات الوطنية المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية.
4. تعزيز المشاركة في الآليات الإقليمية والدولية: من خلال تدريب كوادر مؤسسات المجتمع المدني على التفاعل مع الآليات الحقوقية، وإعداد التقارير الحقوقية والتقارير الموازية المقدمة إلى الآليات الدولية، ومتابعة التوصيات ذات الصلة.
5. تعزيز القدرات في مجال الحقوق الرقمية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي: من خلال دعم مبادرات التوعية وحماية البيانات والتقنيات الناشئة، وتنمية المهارات الحقوقية والرقمية، وتعزيز قدرات حماية البيانات والأمن السيبراني، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز احترام وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية ودعم الممارسات الوطنية المستدامة

تسعى المؤسسة، في حدود اختصاصاتها الرقابية والاستشارية والتوعوية، إلى تعزيز احترام وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ومن بينها النساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والعمالة الوافدة، من خلال الرصد والتوصيات وبناء القدرات والشراكات الوطنية. وتُراعى خصوصية حقوق الطفل ضمن الهدف الاستراتيجي الرابع واختصاصات مفوض حقوق الطفل، مع ضمان التكامل في القضايا المشتركة.

الأهداف الفرعية:

1. تمكين الفئات الأولى بالرعاية من خلال التوعية بحقوقها ومسؤولياتها: عبر برامج توعوية ميسّرة وشاملة، بالشراكة مع الجهات المعنية، لتعزيز المعرفة بالحقوق وآليات المطالبة بها والمشاركة المجتمعية.
2. الإسهام في تحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية: من خلال رصد التحديات وتقديم التوصيات وبناء قدرات مقدمي الخدمات بالتعاون مع الجهات المختصة، وتشجيع الممارسات التي تراعي الكرامة الإنسانية وعدم التمييز وإمكانية الوصول.
3. تعزيز الشراكة الوطنية متعددة الأطراف لحماية الفئات الأولى بالرعاية: من خلال التنسيق والتشاور المنتظم مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتبادل المعلومات في الحدود التي تسمح بها التشريعات ومتطلبات السرية وحماية البيانات، بما يدعم تكامل الجهود دون نقل المسؤوليات التنفيذية إلى المؤسسة.
4. إثراء المعرفة التشريعية في مجال حقوق الفئات الأولى بالرعاية: من خلال إعداد أبحاث ودراسات مقارنة حول الأطر القانونية المتعلقة بالفئات الأولى بالرعاية، بهدف توفير مرجعيةٍ علمية وعملية، يُمكن للجهات المعنية الاستفادة منها في جهودها المستمرة لتعزيز المنظومة الوطنية.
5. دعم تطوير منهجيات قائمة على البيانات لرصد أوضاع الفئات الأولى بالرعاية: من خلال تحليل المعطيات المتاحة للمؤسسة والتعاون مع الجهات المختصة لتحسين المؤشرات والتوصيات، مع مراعاة حماية البيانات الشخصية وسرية الشكاوى واستقلالية عمل المؤسسة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز وحماية حقوق الطفل وتمكينه من المشاركة الفاعلة على المستويين الوطني والدولي

يُعد الأطفال من الفئات التي تحظى بحماية خاصة في المجتمعات بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل، حيث يُشكل تعزيز حقوقهم وضمان سلامتهم البدنية والنفسية والاجتماعية، وحمايتهم من جميع أشكال الاستغلال، أساسًا لتهيئة بيئة آمنة وصحية تدعم نموهم السليم وتمكنهم من الإسهام بفاعلية في تنمية المجتمع.

ويندرج هذا الهدف ضمن اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث يضطلع مفوض حقوق الطفل بالمؤسسة بمهام أساسية تتمثل في رصد أوضاع حقوق الطفل، وتلقي الشكاوى المتعلقة بها، وتقديم التوصيات لتعزيز حمايتها، بما ينسجم مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

وتُعد أعمال الحماية والرصد والشكاوى والزيارات الميدانية والآراء الاستشارية والتقارير من الاختصاصات المستمرة التي تُمارس طوال العام، وتُدرج متابعتها ضمن منظومة الأداء المؤسسي، إلى جانب المبادرات المحددة في خطة العمل التنفيذية.

الأهداف الفرعية:

1. تقديم الدعم والمساهمة في جهود حماية الطفل: وسيتم ذلك من خلال المشاركة الفاعلة مع الجهات المختصة المعنية بحماية حقوق الطفل في مملكة البحرين، والإسهام في تطوير السياسات والإجراءات الوقائية، ورصد التحديات ذات الصلة بحقوق الطفل ورفع التوصيات بشأنها، بما يعزز منظومة الحماية الشاملة ويكرّس الدور الرقابي والاستشاري للمؤسسة.
2. رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل: يمكن إذكاء الوعي من خلال إعداد وتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية تستهدف الأطفال وأولياء الأمور والعاملين في القطاعات ذات العلاقة فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية، للتعريف بحقوق الطفل وآليات الحماية والإبلاغ، وترسيخ مفاهيم المصلحة الفضلى للطفل والمسؤولية المجتمعية المشتركة.
3. تعميق الشراكات الفاعلة في مجال حقوق الطفل مع أصحاب المصلحة: وسيتم ذلك من خلال توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق الطفل الوطنية والدولية، وتنسيق الجهود لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يسهم في تكامل الأدوار وتعزيز حقوق الطفل من خلال اقتراح المبادرات المشتركة وتفعيلها.
4. تعزيز مشاركة الأطفال في القرارات والقضايا التي تمس حقوقهم ومصالحهم: من خلال توفير فرص آمنة وملائمة لأعمارهم للتعبير عن آرائهم والمشاركة في المبادرات والبرامج ذات الصلة، والأخذ بآرائهم عند إعداد المقترحات والتوصيات، مع مراعاة مصالحهم الفضلى وحمايتهم.

سادسًا: خطة العمل التنفيذية وآليات المتابعة والتقييم

تُترجم الأهداف الاستراتيجية والفرعية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2027–2030 إلى خطة عمل تنفيذية تتضمن البرامج والمبادرات والأنشطة المزمع تنفيذها خلال فترة الاستراتيجية، وفقًا للأولويات المحددة والموارد البشرية والمالية المتاحة، مع التأكيد على استمرار المؤسسة في ممارسة اختصاصاتها القانونية في مجالي تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مدار العام وطوال فترة الاستراتيجية، باعتبارها مهام أصيلة ومستمرة لا تقتصر على البرامج والمبادرات الواردة في خطة العمل.

وتحدد خطة العمل الأهداف المرتبطة بكل برنامج أو مبادرة، ومؤشرات الأداء والمستهدفات السنوية، والفئات المستفيدة، والجداول الزمنية للتنفيذ، والجهات المسؤولة والشركاء المعنيين، والموارد اللازمة، فضلًا عن المخرجات والنتائج المتوقعة، بما يتيح قياس مستويات الإنجاز ومدى تحقق الأهداف الاستراتيجية.

وتعتمد المؤسسة آلية دورية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل وتقييم نتائجهما، تشمل رصد التقدم في تنفيذ البرامج والمبادرات، وقياس مؤشرات الأداء والمستهدفات المعتمدة، وتقييم النتائج والأثر المتحقق في مجالي تعزيز وحماية حقوق الإنسان، إلى جانب متابعة أداء الاختصاصات القانونية المستمرة للمؤسسة، ورصد التحديات والمخاطر التي قد تؤثر في التنفيذ، والعمل على معالجتها.

وفي هذا الإطار، تُعد المؤسسة تقارير دورية بشأن متابعة تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل، تتضمن ما تم إنجازه من برامج ومبادرات وأنشطة، ومدى التقدم في تحقيق الأهداف والمستهدفات المعتمدة، إلى جانب أبرز النتائج والتحديات والملاحظات، وما قد يستدعيه التنفيذ من مقترحات لتطوير البرامج والمبادرات أو تعديل أولويات العمل، وفقًا للمتغيرات والاحتياجات المستجدة.

ويتولى مجلس المفوضين الاطلاع على تقارير المتابعة والنظر في المقترحات والتوصيات الواردة فيها، واتخاذ ما يراه مناسبًا بشأنها، بما في ذلك اعتماد التعديلات اللازمة على خطة العمل، بما يضمن مرونة التنفيذ والاستجابة للأولويات المستجدة، مع المحافظة على الأهداف والتوجهات الاستراتيجية المعتمدة.

وفي ختام عام 2030، تُجري المؤسسة تقييمًا شاملًا لما تحقق من إنجازات خلال فترة الاستراتيجية، ومدى تحقيق أهدافها ومستهدفاتها، وقياس نتائجها وأثرها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واستخلاص الدروس المستفادة، بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي والاستفادة من مخرجات التقييم في إعداد الاستراتيجية اللاحقة.

NIHR Bahrain
nihrbh
info@nihr.org.bh
+973 17111666
80001144
www.nihr.org.bh